الخلفية الإيديولوجية لبناء الدولة في الجزائر (1962–1992)

د. توفيق بن باباعلي

ملخص:

إديولوجية بناء الدولة فكرة متأصلة في تاريخ الجزائر القديم والحديث منذ الفينيقيين إلى الأمير عبد القادر إلى الثورة التحريرية وصولا إلى ما بعد الاستقلال, فقد تعطش الجزائريون منذ القديم إلى بناء دولة قوية عند مقاومتهم للرومان وفي المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي وفي جهادهم في الثورة التحريرية ولاسيما في معركة البناء بعد الاستقلال في عهد الرؤساء الثلاثة أحمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد، حيث حمل هؤلاء شعارات مختلفة حول كيفية بناء الدولة الجزائرية القوية كل حسب توجهاته وظروف مرحلته ,لكن كلهم نهلوا من منبع واحد وهو تاريخ الجزائر القديم المليء بنزعات التحرر وتاريخ الجزائر الحديث الذي وسمته أعظم ثورة في العالم، المعاصر، فرغم الاختلاف الإديولوجي للرؤساء الثلاث حول كيفية بناء الدولة كانت مرجعتيهم جميعا ثورة التحرير والثورات الشعبية السابقة لها، وكانت إرادتهم بناء دولة جزائرية قوية تحفظ كرامة الشعب الجزائري الذي ضحى كثيرا منذ التاريخ القديم وخاصة في الآونة الأخيرة تحت وطأة الاستعمار الفرنسي.

Le penchant idéologique de l'instauration d'un état souverain était un rêve durant l'ancienne époque tel qu'il est de même durant la période contemporaine.

Les présidents de la république algérienne qui se sont succéder , ben bella, boumedienne , chadli ont fait énormément d'effort pour réaliser ce but , soit un état puissant, ou que le peuple ait une liberté fondée sur les lois, ou que l'autorité souveraine soit affermie sans contradiction.

مقدمة:

تعتبر الدولة ظاهرة قانونية وسياسية واقتصادية بالغة الأهمية في الدراسات السياسية فهي ذات مرجعيات وخلفيات تاريخية تتحكم في بنائها بشكل أو بآخر كما تتأثر بشكل مباشر بالتشكيلة الطبقية للمجتمع وكذا بالإنتماء الإديولوجي للنخب الحاكمة فيها.

هذا هو حالة الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فكانت تصوراتها بين مد وجزر الظروف التاريخية والبنية السوسيولوجية للمجتمع الجزائري وكذا الانتماء السياسي للحكام فيها، فقد مرت الجزائر بظروف متميزة بعد الاستقلال اتسمت بخلافات سياسية جوهرية بين المكتب السياسي

المنتخب في مؤتمر طرابلس وبين قادة الحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى انقسام الولايات بين مؤيد ومعارض لأحد الطرفين، زيادة على ذلك ولعله الأكثر تأثيرا الخلافات التاريخية والتي كانت أثناء الثورة وتواصلت بشدة ووضوح بعد الاستقلال بين العسكر والساسة.

رغم هذه الخلافات، تجمع كل الأطراف الفاعلة على وجوب بناء دولة قوية تعوض من خلالها معاناة شعب بأكمله خاصة وأن الاستعمار هدم مؤسسات المجتمع، فكان لزاما على الفاعلين السياسين التفكير في بناء دولة بعد الاستقلال لإعادة هيكلة البلاد سياسيا واجتماعيا خاصة وأن هذا التصور كان موجود إبان ثورة التحرير في بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس وكل مواثيق الثورة الجزائرية.

من خلال هذه المنطلقات تتناول هذه الدراسة تصورات ورؤى الرؤساء الثلاثة الذين تداولوا على السلطة في الجزائر وهم بن بلة 62 وبومدين 65 والشادلي 79، كل منهم على حدى وانطلاقا من خصوصية مرحلته وانتمائه السياسي والإديولوجي وتصوره لبناء الدولة الجزائرية وفق المنطلقات الاديولوجية التي يؤمن بها أو الوقائع البراغماتية التي يتخذها لتكون دولته بشكل أو بآخر.

1- مرحلة الرئيس أحمد بن بلة (62-65):

تميزت فترة ما بعد الاستقلال في الجزائر بصراعات حول من يحكم و صدامات موازية للاستفادة من إرث المعمرين المادي، مما جعل القيادة السياسية تعيش صراعات إديولوجية فيما بينها ألهتها عن إعلان وإنجاز مشروع تنموي واضح.

بالإضافة إلى أن البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري كانت ضعيفة وتائهة بعد حرب التحرير من جهة وبحكم ضعف السلطة السياسية لبن بلة من جهة أخرى، حيث كان منشغلا بصراعات ضيقة من أجل الاستحواذ على الحكم، هذا الواقع يجعل فترته انتقالية لم تظهر فيها مؤشرات حقيقية لبناء

الدولة وتلبية رغبات الجماهير من عمال وفلاحين كانوا ينتظرون بشغف من يعوضهم تضحياتهم إبان الثورة وينصفهم بعد جهودهم فيها. [1]

من هذا المنطلق يبدو أن مسألة بناء الدولة عند الرئيس بن بلة لم تكن مطروحة كمشروع حقيقي وثوري بل ما كان مطروح هو مسألة السلطة ومن يحكم، وحتى بعدما حسمت هذه الأخيرة لمصلحته تواصلت صراعاته الضيقة مع المعارضة على حساب معالجة إشكالية الدولة الجزائرية المستقلة،[2] وذلك وفاءا " لمبادئ الثورة وتطلعات الشعب " .لقد كان على الرئيس بن بلة الاهتمام ببناء الدولة الحديثة كما نص عليه بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام من باب الوفاء لمواثيق الثورة، لكنه أجل هذا المشروع وأهمله ريثما تتضح الأمور بين النخب المتسارعة على السلطة.[3]

من خلال هذا الوصف الوجيز للواقع للسياسي لفترة الرئيس أحمد بن بلة يمكن أن نستشف سوسيوسياسيا توجهاته وعقيدته وأهدافه، إن هذا الواقع يجعله يظهر كشخصية كاريزمية متعطشة إلى السلطة تبعد من أمامها كل من ينافسها وتتحالف مع كل من يقويها،[4] على حساب المصلحة العامة للدولة والشعب.

لقد كان بن بلة يحب الزعامة ويسعى لصنعها لنفسه ولا يقبل التنازل عليها لغيره وهذا ما أدى به إلى إزالة الزعماء الثوريين والتاريخيين على حد سواء واحد تلو الأخر لينفرد وحده بالزعامة ولو دعائيا في نظر جيل الاستقلال.[5]

بتطابق هذا الوصف مع شهادة العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى (الأوراس) الذي قال بأن تصرفات بن بلة كانت ارتجالية فبعدما سلمناه الحكم ويقصد القادة العسكريين ومقاليد الثورة، ورغم

أننا لا نعرفه في الميدان امتطى الرجل المغرور صهوة الحكم وراح يشتت الجميع وضرب بكل جهود الرجال لأنه لم يعرف الثورة من داخلها فتأميماته فوضوية وأهمل المنهج الوطني الذي هو من ثوابت الثورة ولم يعط أهمية للمجاهدين وإختزل الثورة العملاقة في فكره وحده .

كان تبني بن بلة للتسيير الذاتي كأحد رموز مرحلته بالإضافة إلى القضاء على البرجوازية مجرد شعارات جوفاء تتزين بها خطاباته السياسية، فقد استمرت البرجوازية في عهد لأنه لم يكن يريد فعلا القضاء عليها بقدر ما كان يهدف من خلال تلك الشعارات إلى تدعيم وزنه السياسي أمام الفلاحين والعمال ولعل هذا الواقع ما جعل الباحث " يفصح " يقول في هذا السياق واصفا هذا الواقع " إن إديولوجية وفعل حكومة بن بلة تميزت الواحدة من الأخرى بالشعبوية وشخصيانية السلطة ".[6]

من هذا المنطلق وهذه الحقيقية السوسيوسياسية يمكن أن تقول أن بلة كان متعدد الشعارات مرة نادى بالإشتراكية العربية ومرة الاشتراكية العلمية ومرة الاشتراكية الإسلامية ومرة بإشتراكية كاسترو، فكان كل ذلك من أجل إرضاء الأطراف المتنافسة حوله وعدم خسارة ولائها له.[7]

هذه الصفة المتعلقة بشخصية بن بلة الساعي إلى كسب ولاء الآخرين تنطبق حتى مع موقفه من النظام الناصري الحاكم في مصر، حيث كان يسعى دائما إلى إرضاء المصريين ولما لا نقول الدوران في فلكهم وهو الذي قال لعبد الناصر في 62/4/2 بأنه مؤمن هو وكل أنصاره بعروبة الجزائر وارتباطهم بالجمهورية العربية المتحدة في طريق الوحدة معها كضمان وحيد لحرية الجزائر واستقلالها[8] وكأنه هنا يقزم الثورة الجزائرية وأبعادها التحررية ويرهن نجاح الجزائر بولائها لمصر، وهذا طيش سياسي يشكك في ثورية الرجل دون أن نخوض في معادلة وموازنة بين ثورتي أول نوفمبر بالجزائر وثورة 23 يوليو

بمصر،[9] المفارقة فقط في ذهنية الولاء فرغم أن ثورتنا كانت أكبر درس للإنسانية في الحرية نربطها ونرهن استمرارية نجاحها ببساطة بثورات غيرنا.

لعل هذه الذهنية البراغماتية لمصلحة السلطة الحاكمة وشخص بن بلة تم ترجمتها بعد زيارة عبد الناصر للجزائر في 4 ماي 63حيث ظهر بن بلة بعدها على المسرح العربي كرجل دولة و زعيم قادر على تحقيق انتصارات جديدة في بناء الجزائر مستلهما قوته من قيادة ثورة 23يوليو .لكن كان الأجدر به استلهام القوة الحقيقية من الثورة الجزائرية العظيمة و من الشرعية الشعبية بما يوفر لها من دولة قوية و مستوى معيشي كريم .

في هذا السياق كرس بن بلة عمليا توجهه نحو مصر بأن أسس جهاز مخابرات بالرئاسة موازي وبمساعدة المخابرات المصرية و على رأسها فتحي الديب المستشار الخاص لعبد الناصر و ذلك بمعزل عن كل المؤسسات السياسية والعسكرية، وهذا أغضب بومدين وزير الدفاع وأشعل فتيل الفتنة بين الرجلتين.[10] وبدأت التصدعات تتوسع بينهما إلى أن أراجع بومدين بن بللا عن الحكم عينة 1965.

على العموم يمكن أن نقول أن فترة حكم بن بلة القصيرة كانت مكونة من نخب من داخل الوسط السياسي كما كان الحكم بمثابة خطاب مضاد للإديولوجية الاستعمارية،بمعنى مباشر استغل بن بلة التاريخ كمصدر للشرعية الإديولوجية التاريخية لمصلحة حكمه.[11]

لقد وقع تحالف حول برنامج طرابلس بين القيادة التاريخية التي يمثلها بن بلة والقيادة الثورية الفعلية التي يمثلها هواري بومدين مما أدى إلى تقسيم العمل بين الرجلين وهنا نستطيع القول أن بن بلة السياسي

صاحب الشرعية التاريخية كان ذكيا بحيث استمال أقوى رجل في الجيش الذي هو بومدين ليضمن موالاة أصحاب الشرعية الثورية لحكمه، خاصة ونحن نعلم الصراع القوي الذي كان بين ما هو سياسي وما هو عسكري حتى أثناء الثورة وتواصل إلى ما بعد الاستقلال، فأراد بن بلة من خلال هذا التحالف والذي هو نوع من السياسة الاحترافية لوقف نية العسكر أصحاب الشرعية الثورية في الوصول إلى الحكم وعلى رأسهم هواري بومدين.

عموما لا نجرأ و لا نسمح بالتشكيك في وطنية الرئيس الراحل أحمد بن بلة ولا نتناسى دوره الفعال في الثورة التحريرية، لكن نقول أن فترته لم تعرف محاولات جادة لبناء الدولة، بل كانت طاغية لديه فكرة الزعامة والانتصار على المعارضة وأغفل أسمى هدف جاء من أجله الاستقلال، وحتى اديولوجيته كما سبق و ذكرنا حول بناء الدولة لم تكن واضحة وكانت متلونة وديماغوجية لإسكات الشعب وإرضائه, فلم يحسم أحد في إشتراكيته أو لبراليته ولا في قوميته العربية أو وطنيته الجزائرية ,لقد كانت مرحلته بالفعل مرحلة انتقالية قصيرة محاطة بظروف المجتمع والمؤسسات الجزائرية الضعيفة الخارجة من مرحلة استعمارية رهيبة.

2- مرحلة الرئيسية هواري بومدين (65-78):

وصل الرئيس هواري بومدين إلى السلطة سنة 1965 بعد انقلاب عسكري أو تصحيح ثوري على نظام بن بلة الذي طالما تعاون معه في تسيير شؤون البلاد بعد الاستقلال إلى أن تصادم الرجلان في كثير من المواقف التي كانت شخصية أحيانا وإديولوجية أحيانا أخرى، لقد كان وصول بومدين إلى

السلطة تكريس للشرعية الثورية التي طالما نادى بها وعمل على جعلها أولوية مقارنة بالشرعية التاريخية وهذا منذ حرب التحرير حيث كان دائما في صراع وصدام مع السياسيين الذين يسميهم محترفين.

بدأت مرحلة بومدين 65-78 مباشرة بتدارك الفراغ الذي كان عند سابقه حول مسألة الدولة حيث اعتبرها أولوية الأولويات, فقد اعتبر الكثير من الباحثين أن خطب بومدين كانت كلها خطبا حول الدولة وعمل الحكومة، فقد ركز منذ 65 على تعزيز قوة الدولة وهذا ما ينعكس على مكانتها المركزية في فكره وفي قيادة الاقتصاد والمجتمع.

لقد سيطر بناء الدولة الحديثة على فكر بومدين وعمله وكل ما كان يقوم به من أجل بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال كما كان دائما يردد ,ويقول في هذا الصدد " إن بناء الدولة القوية يتطلب أن نغرس في أذهان المواطنين المعنى الحقيقي للدولة، إنها حجر الزاوية لكل مؤسسة تحاول التحديث ولكن الدولة تأخذ حقيقتها من الجيش وليس من البرجوازية أو طبقة عميلة وهذا يتطلب أن لا تظهر أو تفرض من الخارج، وفي متمثلات الدولة، فإن الجيش والدولة لا يتميزون ومن جهة أخرى العقليات الفوضوية والمضادة يجب أن تزول ".[12]

من خلال حديث بومدين السابق حول مكانة الجيش في بناء الدولة يقصد تثبيت الشرعية الثورية على حساب حكم السياسيين المحترفين، فقد كان يرى أن الجيش هو اللبنة الأولى لبناء الدولة و هذا ما يتفق مع مفهوم الدولة القومية الحديثة التي أولت المؤسسات السياسية أهمية خاصة و على رأسها الجيش .

رغم هذا, فقد تراجع بومدين بعد المحاولة الانقلابية للطاهر الزبيري سنة 1967 عن إعطاء الجيش الأهمية الكلية وبدأ يهتم بالحزب كقوة موازية له لتفادي محاولات انقلابية أخرى.

من جهة أخرى يرى بومدين أن الدولة القوية معناها اقتصاد قوي مبني على أسس صلبة تستجيب لمتطلبات الشعب وتستقل عن التبعية الأجنبية فيقول في هذا الصدد " ما الفائدة من هذا الاستقلال السياسي، وما الفائدة من بناء الهياكل الحزبية وهياكل الدولة...، ما الفائدة من هذا كله إذا تركنا جانبا المشكل الأساسي والحيوي وهو المشكل الاقتصادي".[13]

فقد ركز بومدين في بنائه للدولة على الجانب الاقتصادي وعلى الثورتين الصناعية ثم الزراعية، وهو بذلك قد كرس المفهوم الماركسي للجدلية المادية حيث تكون الأسبقية للاقتصاد عن السياسة وبناء المجتمع، ولعل هذا ما يفسر تأخر إعلانه للثورة الثقافية بمعنى ثورة اجتماعية تبني الإنسان والمجتمع الجزائري، فقد كان ذلك خياره وقناعته الإديولوجية الاشتراكية.

فهو يقول في هذا الصدد ليؤكد على هذه القناعة الإشتراكية العلمية الجدلية المادية" إن الاشتراكية لم تكن في يوم من الأيام أو عبر التاريخ عملية فوضوية، ولم تكن علمية ارتجالية، فالإشتراكية في كل البلدان عملية مدروسة على أسس علمية ".[14]

فهو يرى أن بناء الدولة على أسس إديولوجية اشتراكية يفرض نفسه لسببين، فإن لم تقم من طرف أفراد الجيش ويقصد طبعا نفسه بالدرجة الأولى، فإنها ستقام من طرف الشعب المقهور الذي قام بالثورة، فيرى إذن أن الاختيار الاشتراكي هو حتمية شعبية، أما البرجوازية فلم تشارك في الثورة إلا لاحقا وثانويا ولأهداف انتهازية، من جهة أخرى يرى أن الخيار الاشتراكي حتمية تاريخية كذلك لأنه

يستحيل إنجاز تنمية بدون إشتراكية فالرأسمالية الاستعمارية أدت إلى توقف البلاد وقهر الشعب الذي أصبح يطالب بتغييرات جذرية، بمعنى بالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

من زاوية أخرى وبغض النظر عن توجهات بومدين اليسارية، فإن مبدأ إديولوجية الدولة الاشتراكية المستمد من النموذج الماركسي راجع بدرجة معينة لسيطرة[15] بعض العناصر الماركسية في حزب جبهة التحرير الوطني فكان ذلك توافقا بين إرادة بومدين والإرادة السياسية للحزب الحاكم والوحيد .

من خلال ما سبق يمكن القول أن إديولوجية بناء الدولة عند بومدين كانت صريحة وواضحة وعملية على عكس الفترة السابقة له، فقد كانت إيدلوجية إشتراكية علمية تتماشى مع الجدلية المادية الماركسية.

فقد شرع الرجل في بناء دولة مؤسسة على قيم وطنية مقبولة ومستوعبة من طرف الشعب الجزائري، لأنه كان يرفض النماذج الإديولوجية المستوردة، بل كان ينزع إلى بناء دولة جزائرية بقيم وطنية وإديولوجية إشتراكية ,أي بناء دولة إشتراكية لا تتناقض في جوهرها مع الهوية الوطنية والإسلام بصفة خاصة، دولة تكرس اللامركزية من خلال المشاركة السياسية المحلية عبر مجالس منتخبة، فقد أراد بومدين هذا الشكل من الدولة كي تلعب أدوار معينة في ظل نظام إشتراكي أين يختلف فيه سلوك الدولة عنها في النظم اللبرالية فدورها يكمن في تطبيق العدالة الاجتماعية خدمة لمصالح الشعب الجزائري، فالإشتراكية عنده هي إختيار شعبي وليست قناعة سياسية خاصة، فهناك ميثاق وجداني يربط الدولة بالشعب الذي ينتظر منها أن تحقق له طموحاته, خاصة لدى الطبقات المحرومة التي بدأت فعلا تحققها من خلال بعض الخدمات الاجتماعية المعيشية التي قدمتها الثورتين الصناعية

والزراعية، كما يؤكد بومدين على أدوار أخرى للدولة الاشتراكية كالوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال.

3- مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد (79-92):

كان موت الرئيس الراحل هواري بومدين في ديسمبر 1978 بيولوجيا موتا سياسيا لمشروعه في بناء الدولة والمجتمع في الجزائر، حيث جاء النظام الجديد تحت قيادة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد بهوية سياسية مختلفة تماما عن سابقه، بل كانت القطيعة وكان الانقلاب الكلي عن عمل دام أكثر من عشرة سنوات، هذا رغم أن الشاذلي كان عسكريا في خدمة النظام السابق يمثل إلى حد ما نفس الشرعية الثورية بومدين.

توقف النموذج التنموي بعد موت بومدين مباشرة وجاء النظام الجديد ببرامج تختلف عمن سبقه بل وتضاده وتصف أصحابه بالمختلسين والمرتشين الفاسدين، وهو يقصد بذلك التكنوقراط السياسيين والعسكريين الذين كان يعتمد عليهم بومدين وبرزوا خلال فترته، فإتهمهم النظام الجديد بأنهم كانوا سببا في عدم التوازن الصناعي والتبعية الغذائية إلى الخارج بفسادهم وجريهم وراء مصالحهم الطبقية.[16]

لكن هذا الاتهام تاريخيا وموضوعيا يرد على أصحابه، فرغم أن بومدين قد أخطأ فعلا باعتماده على هؤلاء التكنوقراط كليا في بناء الدولة مهما كانت حجته موضوعية على أساس أنهم سدوا الفراغ التقني للإدارة الجزائرية الفتية فكانوا حسبه البديل الوحيد، إلا أن هذه الفئة في فترة بومدين كانت فئة مكبوتة سياسيا ومقيدة ومراقبة ثوريا من طرف أجهزة الدولة تحت قيادة بومدين بحذر شديد من مغبة تشكيلها لطبقة برجوازية تسعى إلى تكتل سياسي وإديولوجي يطمع في الحكم، بل أن بومدين

كان يستعملها مؤقتا إلى غاية أن تعطي المدرسة والجامعة الجزائرية ثمارها من أبناء الشعب إطارات وطنية مشحونة بنفس ثورة آبائهم وأجدادهم.

نستطيع أن نقول أن فئة التكنوقراط تحررت فعلا بعد وفاة بومدين، حيث وجدت نفسها تشكيلا قويا من الناحية المادية والسياسية بعدما رفعت عندها القيود السياسية التي كانت تحدها سابقا، بل ونستطيع أن نقول أنها أصبحت الفاعل الأول في الحياة السياسية والعسكرية للبلاد في وقت وجيز ومنه فإن انتقادها من الناحية الموضوعية يكون لما مارسته بعد وفاة بومدين وليس قبله.

فنرى أن هذا الانتقاد لم يكن موضوعيا بقدر ما كان في حقيقته موجها للنظام السابق ككل وهذا الرفض القاطع لكل ما هو مرحلة بومدين تجسد عمليا في إبعاد الفريق الحكومي البومديني كليا مما يعني أن الهدف كان نزع الطابع البومديني كإرادة سياسية للسلطة الجديدة لم يكن هذا غريبا على التركيبية الإديولوجية للنخبة الحاكمة الجديدة[17] المقتنعة باللبرالية والمعادية للإشتراكية خاصة وأنها جاءت في ظروف دولية مغايرة عرفت انقسام الاتحاد السفياتي وبروز فكرة البيرسترويكا وتراجع المد الاشتراكي.

شرع النظام الجديد في تجسيد إديولوجيته اللبرالية بتوسيع الهيئات المسيرة، فبعد زوال عهد الزعامة القوية والمركزية لبومدين حاول الشادلي الذي يفتقد لشخصية كاريزمية توسيع نظام الحكم إلى ما يشبه حكومة جماعية وذلك خاصة بإعطائه الحزب دورا مركزيا في الحياة السياسية وهو بذلك أسس لإنفتاح سياسي على مؤسسات مختلفة كانت مغمورة في عهد سابقه، ربما من باب التشاركية أو الديمقراطية في الحكم.

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أصبحت الدولة تتدخل بشدة في شؤون الاقتصاد مما أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة منها تدعيم الفئات المحظوظة اجتماعيا واقتصاديا, فسياسة الدولة اللبريالية وتشجيع القطاع الخاص أدت إلى جعل الكثير من المؤسسات البرجوازية عالة على الدولة,كما أدت إلى تراكم الثروة الخاصة وسوء استخدام السلطة داخل النظام، ولعل الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 كانت سببا في انكشاف هذا الخلل حيث بمجرد وقوعها دخلت البلاد في أزمة وتقشف.

في هذا السياق, بدأت القيادة الجديدة بتطبيق سياستها المعتمدة على الليبرالية وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى من رموز الثورة الصناعية، بحجة زيادة فاعليتها رغم أنها كانت في الحقيقة مسيرة بطريقة مقبولة وتؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي بنجاح فالهدف إذن كان ايدولوجيا وليس تقنيا. بالمقابل سعت القيادة السياسية للشاذلي إلى الاعتماد على الحرية الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص مما سمح للبرجوازية من تدعيم صفوفها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا, كما عملت هذه القيادة على إقامة تحالفات جديدة، مستبعدة العناصر القديمة ومقربة العناصر التي كانت مهمشة في عهد النظام السابق، فتكونت نخبة ذات توجه براغماتي رغم انتمائها إلى طبقة الجيش.[18]

من خلال ما سبق يبدو جليا أن إديولجية بناء الدولة في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد كانت بالقطيعة مع كل ما حملته المرحلة السابقة من مبادئ اشتراكية بتصفية الهياكل و المؤسسات السابقة و إبعاد الأشخاص الفاعلين فيها، والمجيء بنخبة مضادة تكرس بناء دولة لبرالية تعتمد على الحرية الاقتصادية وتسعى إلى تحقيق الحرية السياسية ,ورغم أننا لا نشكك في وطنية الرئيس الراحل

الشاذلي بن جديد ,ورغم أننا ندرك أن هذه التحولات في عهده كانت متأثرة بدرجة معينة بالتحولات الجذرية في الاتحاد السفياتي والمعسكر الشرقي التي كانت توحي باندثار المفهوم الاشتراكي للدولة، إلا أننا نرى أن إديولوجيته كانت ضعيفة وشخصيته الكاريزمية كانت كذلك خاصة بما أنه كان محاطا بمستشارين ونخبة تكنوقراطية بدأت فعلا تمارس السياسة المضادة لتطلعات الشعب, مما جعل كل الجزائريين يجمعون على أن هذه الفترة كانت رجعية، وأن القطيعة الكلية مع إنجازات بومدين وتسلل البراغماتيين إلى الحكم كان سببا في ما حدث بعد 88.

خاتمة:

نستطيع القول في نهاية هذه الدراسة، أن إديولجية بناء الدولة الجزائرية، المستقلة كانت بين مد وجزر صنعه التاريخ وصنعته كاريزما الرؤساء الثلاث المتداولين على السلطة في هذه الفترة.

فمن الناحية التاريخية ونقصد بالدرجة الأولى مرحلة الثورة التحريرية, تأثرت المراحل الثلاث بواقع الصراع والذي كان إبان الثورة بين العسكر الميدانيين والسياسيين من أعضاء الحكومة المؤقتة، فراح كل رئيس يجسد مفهومه للدولة من خلال إرثه التاريخي وزاوية مشاركته في الثورة, هذا بالإضافة إلى اختلاف البنية السوسيولوجية والمعرفية لكل من الرؤساء الثلاث ,بالإضافة إلى تأثير الظروف الدولية في تجسيد الانتماء الإديولوجي لكل منهم ,فبن بلة حكم مرحلة انتقالية بعد الاستقلال مباشرة عرفت غيابا تاما لأية مؤسسات أو هياكل, كما كانت مرحلته من أقوى مراحل المد القومي العربي الاشتراكي مما جعله يتأثر بذلك، أما بومدين فكانت مرحلته فعلا مرحلة البناء لكن ببعد اشتراكي يساري و لعل ما ساعده في ذلك المد الشيوعي في فترته وواقع الحرب الباردة الذي حتم عليه الانسياق نحو الاتحاد السوفياتي.

أما الشاذلي الذي كان يحمل شعار اللبيرالية والديمقراطية رغم أنه كان عسكريا يمتلك الشرعية الثورية، فكانت مرحلته متأثرة بالأحداث العالمية البارزة وهي زوال الحرب الباردة واندثار المعسكر الشرقي وتراجع القوة الفكرية للإشتراكية وخاصة بروز فكرة العولمة وأحادية القطب مما جعله ينصهر داخل هذا الواقع الجديد.

رغم خصوصية كل مرحلة وظروفها التاريخية والموضوعية ,ورغم اختلاف كاريزما وبنية شخصية كل رئيس من الرؤساء الثلاث سياسيا وثقافيا واجتماعيا وتاريخيا يعتبرون رحمهم الله كلهم من قادة الثورة التحريرية وقادة الجزائر المستقلة الذين لا يجرؤ أحد على التشكيك في وطنيتهم وإخلاصهم للجزائر.

قائمة المراجع:

1- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسة)، ط1، القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص22.

2- المرجع ذاته، ص44.

3- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص403.

4- دبلة، المرجع السابق الذكر، ص42.

5- سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (32-78)، ط1، الجزائر، 1997، ص61-62.

6- دبلة، المرجع السابق الذكر، ص47.

7- العمامرة، المرجع السابق الذكر، ص57.

8- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، القاهرة ،مصر، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1990، ص581.

9- المرجع ذاته، ص610.

10- العمامرة، المرجع السابق الذكر، ص58.

11- أحمد زايد، وعروس الزبير (جامعا فصول)، النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، ط1، مصر، مكتبة مدبولي، 2005، ص.594

12- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي. ترجمة سمير أمين، بيروت ،لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص194.

13- دبلة، المرجع السابق الذكر، ص60.

14- العمامرة، المرجع السابق الذكر، ص99.

15- دبلة، المرجع السابق الذكر، ص157.

16- المرجع ذاته، ص123.

17- المرجع ذاته، ص213.

18- المرجع ذاته، ص219.